

كلمة الدكتور محمد بن سيف الكواري

في أعمال الحلقة النقاشية "حماية كبار السن...مسؤوليات وأدوات"

بمناسبة احتفالية اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار السن

14 يونيو 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بداية، أهنتكم بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار السن، والذي يصادف يوم 15 يونيو/حزيران من كل عام، وهو اليوم الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم (66/127) الصادر في 19 ديسمبر /كانون الأول 2011، بناءً على طلب من الشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة كبار السن. وتأتي أهمية اعتماد هذا اليوم من كونه يمثل اعترافاً عالمياً بحاجة كبار السن إلى الحماية من إساءة المعاملة ومعارضة الانتهاكات والاساءات التي تلحق بهم، فضلاً عن ضرورة تطوير الاستجابات العالمية والوطنية للقضاء على هذه المشكلة التي تتوقع الاحصاءات الدولية أن تتفاقم خلال السنوات القادمة مع زيادة نسبة تشيخ سكان العالم.

أنّ حلقتنا النقاشية اليوم، تأتي ضمن احتفاليتنا في دولة قطر بهذه المناسبة الحقوقية العالمية، والتي تؤكد على أنّ حماية حقوق الإنسان عامة وحقوق كبار السن خاصة، هي من جوهر ثقافتنا العربية الإسلامية التي نعتر بها، وليس مفهوماً غريباً علينا أو مستورداً، ويكفي أن نبرهن على ذلك بالإشارة إلى قول الله عزوجل: "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَالِؤُلَادِينَ إِحْسَانًا ۖ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ۚ وَلَا تَنْهَرُهُمَا

وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا". كما يؤكد هذا اليوم على أن التوعية بحقوق كبار السن هي أحد المداخل الرئيسية التي تُمكن الإنسان من الارتقاء بواقعه نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة.

وأود القول، بأن هذه الحلقة النقاشية التي نعقدتها اليوم - بالشراكة مع مركز تمكين ورعاية كبار السن (احسان) هي احدى ثمرات مذكرة التفاهم التي وقعتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي في سياق تعزيز العمل المشترك التوعوي والتثقيفي في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا المجال أسجل بالتقدير جهود مركز تمكين ورعاية كبار السن (احسان) وأدعوه إلى تعزيز وتوثيق صلات التعاون المشترك مع اللجنة الوطنية في مجال تعزيز وحماية حقوق كبار السن من منظور حقوق الإنسان.

#### السيدات والسادة الكرام،

كما هو الحال في كل عام، تحتفل الأمم المتحدة باليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار السن، وقد أكدت جائحة فايروس كوفيد-19 خلال العامين السابقين وما تزال على أهمية هذا الموضوع الذي مثل أحد أهم القضايا التي شغلت جدول أعمال المجتمع الدولي خلال السنوات الماضية. علماً بأن جائحة كوفيد-19 كشفت هشاشة منظومة حماية كبار السن من إساءة المعاملة على المستويين الدولي والاقليمي.

إننا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نشتمّ وندعم أي توجه دولي من شأنه احترام وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، كما ساهمنا من خلال التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المشاركة بالجهود الدولية المتعلقة بإقرار اتفاقية دولية ملزمة خاصة باحترام وحماية حقوق كبار السن مع تضمينها آلية خبراء مستقلين لفحص تقارير الدول حول مدى امتثال تشريعاتها وسياساتها وممارساتها لأحكام هذه الاتفاقية، إضافة إلى تمكين كبار السن من تقديم الشكاوى إلى هذه الآلية كما هو حال معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأخرى.

وأود أن أشير إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كانت وما زالت حريصة دوماً على أفراد جزئية خاصة بتعزيز وحماية حقوق الانسان لكبار السن ضمن تقارير السنوية، وكانت تسعى إلى رصد التحديات التي تحول دون تمتعهم الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، وقدمت مقترحاتها وتوصياتها إلى كافة الجهات المعنية في هذا

المجال. هذا فضلاً عن سعيها الدؤوب في تسوية الشكاوى التي تتلقاها من كبار السن، ومراجعتها المستمرة للتشريعات والسياسات المتعلقة بهم وتقديم توصياتها بشأن مواءمتها مع أحكام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

### السيدات والسادة الكرام،

بذلت دولة قطر جهوداً ملموسة ومقدرة، خلال السنوات الماضية، في مجال حماية حقوق الإنسان لكبار السن، وهو ما ظهر جلياً في التشريعات والسياسات والممارسات، ولكن لا تزال هناك جملة من التحديات التي تمنع الأعمال الكاملة لحقوق كبار السن وتتيح احتمالات تعرضهم لأشكال مختلفة من إساءة المعاملة، وهو ما يتطلب منا جميعاً بحث أسبابها وأشكالها وحجمها وكيفية وقفها ومنع تكرارها. ونعتقد أنّ هذا هو السؤال المركزي لحلقتم النقاشية اليوم، والتي نتطلع إلى أن تخرج بتوصيات دقيقة ومحددة من شأنها معالجة التحديات والتغرات التي تعترض التشريعات والسياسات والممارسات، وبما يؤدي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن ومنع إساءة معاملتهم في دولتنا العزيزة وتنفيذ التزاماتها الدستورية والدولية في مجال حقوق الإنسان، وربما يكون لنا في هذا المجال السبق والريادة، في أن نقدم للعالم وكافة أصحاب المصلحة ممارسات فضلى من شأنها احترام حقوق كبار السن ومنع الإساءة إليهم.

واسمحوا لنا أن نغتنم أعمال هذه الحلقة النقاشية للمبادرة في طرح توصية نزع في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنّها توفر احدى السبل الضرورية لمنع إساءة معاملة كبار السن، إلا وهي ضرورة العمل منا جميعاً مع مؤسسات الدولة المختلفة من أجل إقرار قانون خاص بحماية حقوق كبار السن في دولة قطر باعتبارهم احدى الفئات الأولى بالرعاية، وهو ما سبقتنا إليه دول عديدة. ونرى أنّ هذا القانون سيشمل الوقاية والحماية من كافة أشكال إساءة المعاملة والعنف ضد كبار السن، ويضمن تمكينهم من الأهلية القانونية والوصول الى العدالة وتوفير آليات الانصاف والجبر والتأهيل متى تعرضوا لأشكال إساءة المعاملة أو انتهاك حقوقهم الأخرى، إضافة إلى أنّه سيعمل على تغيير الصور النمطية والقوالب الثقافية السلبية عن كبار السن في المجتمع ويسهم في اشراكهم اشراكاً في الحياة الاجتماعية بشكل مستدام.

## السيدات والسادة الكرام،

نرى في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنّ مشاركة دولة قطر في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، والذي يهدف إلى وضع صك دولي شامل لحماية حقوق كبار السن، إضافة إلى مشاركتها في وضع الاستراتيجية العربية لكبار السن، يتطلب ترجمة هذا الاهتمام العالمي إلى إقرار قانون حماية كبار السن. ونؤكد على أنّ الدستور القطري يعزز هذا المطلب، وخاصة أنّ المواد (18) و(21) و(28) التي ركّزت على إرساء قواعد ومبادئ نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي يكفل للمواطنين بمختلف فئاتهم العمرية والاجتماعية حياة تسودها الصحة والطمأنينة والأمن والعلم والرفاه، وهو ما أعادت التأكيد عليه الرؤية الوطنية 2030 عندما اشارت إلى أنّ أحد غاياتها بناء نظام فعّال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يراعي حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع، ويؤمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة.

كما إنّ السياسات والبرامج التي أقرتها دولة قطر لتمكين المسنين من العيش بكرامة واستقلالية، ومن ضمنها السياسة السكانية لدولة قطر، واستراتيجية التنمية الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للصحة، واستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية، وخطة قطر الوطنية للخرف وإعلان الدوحة حول تطوير الرعاية التلطيفية، هي كلها تدفع باتجاه الإسراع في إقرار قانون خاص بحماية كبار السن يمكنهم من المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والعامّة وحماية كرامتهم ومنع الإساءة إليهم.

## السيدات والسادة الكرام،

اختتم كلمتي بالقول: إنّنا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، نأمل أن تخلص حلقتنا النقاشية اليوم، إلى جملة من الممارسات الفضلى التي نتطلع إلى أن تصبح جزءاً من المنظومة القانونية في دولة قطر، إضافة إلى أن تكون جزءاً من السياسات والخطط وبرامج العمل لمختلف الجهات المعنية.

ومرة أخرى، أعتم مناسبة اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار السن، لأوجّه تحيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتقديرها إلى كل من عمل ويعمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، ليس فقط

في دولتنا العزيزة قطر وإنّما في كافة أرجاء العالم، ونؤكّد على أنّنا نغتتم كل فرصة من أجل إيجاد عالم منصف وعادل يسوده السلام والكرامة وحقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،